

إعلان

فيما يخص حركة الأساتذة المتعاقدون

مرة أخرى يدخل قطاع التربية في مرحلة اضطراب و التي ترمي به إلى المجهول , إن احتجاج الأساتذة المتعاقدين و تصميمهم يعيد قضية هشاشة التوظيف في هذا القطاع و تهميشه إلى الواجهة.

- من جهة مسيرة و إضراب الأساتذة المتعاقدين يدخل اسبوعه الرابع اكثر تصميم و قناعة لانزعاق الحقوق المشروعة و المتمثلة في إدماج المتعاقدين في المنصب الشاغر او تحويل منصبهم الى منصب دائم، و قد تمت مساندة هذه الحركة الاحتجاجية من طرف مجموعة من النقابات ((cla snte cnapest snapap)) ، جمعيات أولياء التلاميذ , جمعيات المجتمع المدني , برلمانيون , بالإضافة إلى أحزاب سياسية.
- و من جهة أخرى هناك وصاية تتمسك بموقفها الرافض لمطالب المحتجين متحججة بالقانون الساري المفعول و الذي يسير التشغيل في التوظيف العمومي , الموقف الذي تسانده الحكومة وبعض النقابات و بعض جمعيات أولياء التلاميذ.
- تعنت الطرفين و منطق التحدي الذي تبنيه بالإضافة الى رفض الوصاية و ساطة النقابات لإيجاد مخرج مشرف أعاد القطاع الى الأزمة والتي تتطور نحو المجهول وأول ضحايا هاته الأزمة هم التلاميذ الذين يريدون رجوع اساتذتهم كما عبروا عنه في بودواو.

وفي مواجهة هذه الأزمة كل يتحمل مسؤوليته، لهذا نطلق صفارة الإنذار للراي العام ولأصحاب القرار في قطاع التربية لمواجهة مطالب الأساتذة المتعاقدين و عدم ترك الحل لغير المتوقع.

رؤية عن كذب ..حجج الطرفين في الصراع

1- تركز وزارة التربية على ثلاث حجج لتدعم موقفها الحجج ليست مقبولة

- ✓ القانون المعمول به لا يقبل التوظيف المباشر في المنصب؟ خطأ لأن القانون الذي يحكم التوظيف في التوظيف العمومي يطرح ثلاث صيغ: التوظيف المباشر ، التوظيف بمسابقة داخلية , التوظيف بمسابقة خارجية .

اختيار التوظيف المباشر أو بمسابقة داخلية كان قد سمح بالخروج من هذا المأزق المتأزم وكان قد سمح بتسوية وضعية كل الأساتذة المتعاقدين

- ✓ تساوي الفرص بين كل الجزائريين: من لا يقبل هذا؟ لكن لا نكيل بمكيالين! العدالة الاجتماعية لاجتياز المسابقة لكن لا عدالة اجتماعية للحصول على منصب عمل بالإضافة الى ان هذه العدالة مرنة حسب الرغبة لأن الوزارة تعد المتعاقدين بالتفضيل في المسابقة , غريب امر هاته العدالة !!!!!!!

- ✓ الخوف المعلن من توسع الحركة الاحتجاجية لباقي القطاعات: الخوف من التوسع لباقي أسلاك المتعاقدين المسجلين لإجراء المسابقة و عقود التوظيف المسبق، وهذا دليل صارخ على فشل سياسة التوظيف و هشاشته.

2- حجج اللجنة الوطنية للأساتذة المتعاقدين والمستخلفين مبنية على أساس الإحساس بالظلم والتهميش الذي عايشوه منذ سنوات, آمالهم في إيجاد انفسهم في وظائف قارة مستقرة ودائمة ضاعت امام المسابقات التي يستفيد منها أصحاب المحسوبة, الظاهرة التي لوثت القطاع بالرغم من كثرة الحركات الاحتجاجية التي قاموا بها منذ السنة الماضية, لم يجدوا أي آذان صاغية جادة الأمر الذي دفعهم الى التطرف في احتجاجاتهم لأجل إسماع صوتهم في معركة مثالية في الشجاعة والعزم بالرغم من القمع المسلط عليهم وتكمن حججهم في التالي:

- تثمين الخبرة المكتسبة من سنوات العمل الجاد في القطاع.
- استقرار المدرسة مرهونن باستقرار المدرس.
- فقدان الثقة في شفافية مسابقات التوظيف.
- الاعتراف بتضحياتهم في خدمة المدرسة على الرغم من حالة عدم اليقين من وضعيتهم.

3- فيما يخص تسييس حركة الأساتذة المتعاقدين:

✓ علما ان القضايا السياسية هي قضية الجميع و مشاكل الجميع هي مشاكل سياسية , كفانا مغالطة للرأي العام للاشتباه في الحركات الاحتجاجية باستعمال لغة الخشب وإتهام الحركة بانتفاء حزبي وانحرافها نحو أهداف خفية، ما ننتظره من السلطات العمومية هو تطبيق اللوائح التي تدير النزاعات في العمل , و التي تتضمن الوساطة التفاوض والتحكيم عوض القمع والتلاعب.

✓ حركة الأساتذة المتعاقدين هي حركة مستقلة مطالبة بحقوق شرعية والتي هي الإدماج في المنصب بطريقة عادلة وقانونية بعيدة عن كل تحريض حزبي , مساندة من طرف كل التنظيمات المنادية بالعدالة الاجتماعية و ضد هشاشة التوظيف وكل من يعرف مشروعية مطالبهم.

4- موقفنا واضح:

الكلا تتبنى مطالب الأساتذة المتعاقدين والمستخلفين وتساند كل تحركاتهم. وبالتالي، فإنها تطلب من جميع أعضائها أن يبقوا مجندين ومتضامنين مع زملائهم. ومن جانبها، الكلا لن تتولى المسؤولية عن جميع الاضطرابات التي سوف يعرفها قطاع التربية الوطنية أمام الحكومة ورئاسة الجمهورية.

الكلا تعلن أنها لن تشارك في تأطير مسابقات التوظيف التي تقام في 30/04/2016، في حال عدم الوصول لأي حل بين الوصاية والمتعاقدين لتسوية نهائية لهذا الصراع.

ملاحظة: الكلا تبقى على موقفها ثابتة لإجراء أي حركة احتجاجية بالتنسيق مع النقابات المتضامنة مع مطالب الأساتذة المتعاقدين والمستخلفين.

قطاع التربية الوطنية بحاجة إلى 50000 منصب السنة المقبلة للوصول لعام دراسي مستقر دون نقص الأساتذة. هناك 25115 استاذ متعاقد للوظائف الشاغرة، 11.136 منصب على محطات البدلاء و 28075 منصب بالنسبة لمسابقة التوظيف. عليه بحساب بسيط يسمح لنا أن نقول إننا يمكننا أن ندمج كل المتعاقدين واجتياز امتحانات التوظيف، وإعطاء امتياز للمعلمين البدلاء الذين عملوا أكثر من عام.

الجزائر في 2016/04/25



عائشة ادير
E. Ader